

التعاون الدولي: ضرورة لمواجهة شبكات التهريب*

معيفي لعزیز⁽¹⁾

⁽¹⁾ أستاذ محاضر قسم "أ"، عضو مخبر البحث حول فعالية القاعدة القانونية، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة بجاية، بجاية، الجزائر.

الملخص:

تعتبر جرائم تهريب الأشخاص من الجرائم الدولية التي لا يمكن أن تُحل في إطار السياسات والجهود الوطنية، فهي تمتد إلى دول أخرى إما بأشخاصها أو بالأفعال المكونة لها، أو بالنتائج المترتبة عنها، وعلى ذلك فهي تستدعي تنسيقا دوليا يشمل كل الدول المعنية من أجل ضمان التحكم في الشبكات التي تنشط في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية:

الهجرة غير الشرعية، تهريب الأشخاص، التعاون الدولي، شبكات التهريب.

* تاريخ إرسال المقال 2018/04/01، تاريخ مراجعة المقال 2018/05/06، تاريخ نشر المقال 2018/07/31

Coopération internationale: Une nécessité de faire face aux réseaux de passeurs**Résumé:**

Les crimes de trafic illicite de personnes sont des crimes internationaux qui ne peuvent pas être résolus par les seuls politiques et efforts nationaux, car ils s'étendent aux autres États, soit par leurs auteurs, soit par leurs actes constitutifs, soit par leurs conséquences. Pour cela, il est important d'établir une coordination internationale impliquant tous les États concernés afin de lutter efficacement contre les réseaux qui activent dans ce domaine.

Mots clés:

Immigration clandestine, trafic de personnes, coopération internationale, réseaux de passeurs.

International cooperation: a need to deal with smuggling networks**Summary:**

The crimes of smuggling of persons are considered as an international crime. So it cannot be solved within the framework of national policies and efforts. They extend to other States, either by their persons or by their constituent acts or by their consequences. Therefore, they call for international coordination involving all the States concerned in order to ensure networks that are active in this sphere.

Keywords:

Illegal immigration, smuggling of persons, international cooperation, smuggling networks

مقدمة

لا شك أن معالم تأثيرات العولمة أضحت جلية جدا في عصرنا الحالي، حيث أصبح العالم بحق قرية صغيرة تنتقل فيه السلع بكل سهولة، لكن العقبات تزداد بشكل تصاعدي على انتقال الأشخاص، وفي وقت ازدادت الحاجة إلى انتقال الأشخاص عبر الحدود بسبب العوامل الأمنية والسياسية والمناخية (اللجوء والارهاب)، ولأسباب اقتصادية واجتماعية (الفقر، البطالة،....إلخ)، إزداد معها توافر وسائل النقل ووسائل الاتصال مما يسهل الانتقال غير المشروع.

هذه العوامل وغيرها ساهمت وستضل تساهم في تزايد نشاط وانتشار شبكات متخصصة في نقل الأشخاص عبر الحدود، هذا مع ضرورة التنويه إلى نقطة مهمة في هذا المقام تتمثل في عالمية النشاط الذي تمارسه شبكات التهريب (العابرة للحدود).

على هذا الأساس فمن الصعوبة بمكان إمكانية مواجهة هذا النشاط في إطار إنفرادي للدول، وفي هذا السياق نود أن نشير إلى هذه الصعوبات التي تواجهها الدول لمواجهة الهجرة غير الشرعية (أولا)، لنبين بعد ذلك الجهود الدولية لمواجهة هذه الجريمة (ثانيا).

أولاً: أهم الصعوبات التي تواجهها الدول لمواجهة جريمة تهريب الأشخاص

هناك العديد من الصعوبات تواجه الدول في سبيل مكافحتها لجريمة تهريب الأشخاص ونخص بالذكر في هذا المقام، عجز وفشل التشريعات الوطنية الداخلية لكل دولة على حدا في الحد، أو على الأقل في التقليل، من جريمة تهريب الأشخاص، حيث أصبحت أجهزتها ومؤسساتها المكلفة بمكافحة هذه الجريمة لا يتعدى اختصاصها الحدود الإقليمية للدول.

إن الأجهزة الإقليمية في هذا المجال تبقى ناقصة الفعالية، فلا الأوروبية نجحت في صد الهجرة ولا نظام الأوروسير، إنما الأمر يقتضي ضرورة تدعيم التعاون والتنسيق الدولي لمواجهة ومكافحة هذه الظاهرة، ذلك بالعمل على إيجاد نوع من الاتساق والتوافق بين التشريعات الداخلية والوطنية المتعلقة بها من جانب، والعمل على تدعيم الأجهزة المتوفرة وزيادة التعاون الشرطي والقضائي والاستخباراتي لتفعيل الأجهزة المتاحة كالأنتربول ومنظمة الهجرة الدولية من جانب آخر، ولما لا السعي لإيجاد أجهزة جديدة كفيلة بخلق تناسق وتنسيق دوليين للقضاء على تهريب الأشخاص بوجه خاص وعلى الجريمة عبر الوطنية المنظمة بشكل عام، ومهما يكن فإن

المأمون أن تصل درجة هذا التعاون في الواقع العملي إلى المستوى الذي تتطلبه مصلحة المجتمع الدولي في القضاء على هذه الظاهرة.

ثانياً: الجهود الدولية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

1- جهود منظمة الهجرة الدولية في مكافحة جرمي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين
كانت سابقاً قبل سنة 1951 منظمة الهجرة الدولية عبارة عن لجنة تسمى " باللجنة الحكومية الدولية للهجرة الأوروبية"، ثم تطورت لتصبح "منظمة الهجرة الدولية" عام 1952 وتمّ وضع نظامها الداخلي في 19 أكتوبر 1953 الذي دخل حيّز النفاذ في نوفمبر 1954، تتمتع المنظمة الدولية للهجرة بالشخصية القانونية، ومقرّها في جنيف، وتضمّ في عضويتها 127 دولة، وتتكون من الأجهزة التالية:

أ- مجلس المنظمة: يتشكّل من جميع الدول الأعضاء في المنظمة، كل دولة يمثلها عضو، ويعتبر المجلس أعلى هرم في المنظمة وهو الذي يحدّد سياستها العامة.

ب- اللجنة التنفيذية: تضم اللجنة التنفيذية 33 دولة عضو، تنتخب لمدة سنتين، تشرف على السياسات والعمليات والإدارة في المنظمة بالتعاون مع اللجنة الدائمة للبرامج والمالية هذه الأخيرة التي حلّت محل اللجنة الفرعية للميزانية والمالية، وتجتمع اللجنة التنفيذية عادة مرتين في السنة وتقوم بمراجعة السياسات والبرامج والأنشطة، وكذا مناقشة القرارات المتعلقة بالميزانية والمالية.

ج- الإدارة: تتشكّل إدارة المنظمة من المدير العام و نائب المدير و الموظفين الذين يتم تحديد عددهم من طرف مجلس المنظمة، و تتمتع الإدارة بسلطة تسيير و توجيه المنظمة وفقاً لنظامها الداخلي و قرارات المجلس و اللجنة التنفيذية، يتم انتخاب المدير العام الذي هو أعلى سلطة في المنظمة وكذا نائبه بشكل مستقل من طرف المجلس لمدة خمس سنوات.

تعتبر المنظمة الدولية للهجرة أول شريك اختاره مكتب شؤون السكان و اللاجئين والهجرة بوزارة الخارجية الأمريكية لتطبيق برنامجه في مكافحة تهريب الأشخاص خاصة من الدولة الجارة المكسيك¹ وهذا نظراً للخبرة الميدانية الكبيرة التي تتمتع بها المنظمة لكثرة تجاربها في هذا المجال².

تظهر جهود المنظمة الدولية للهجرة في مكافحة الهجرة غير الشرعية في عدة نقاط منها تقديم العون للضحايا وإجراء الأبحاث حول تهريب المهاجرين: والذي يكون من خلال تقديم

المساعدات اللازمة للمهاجرين في الجانبين المالي والمعنوي بغية مساعدتهم للاندماج مرة أخرى في مجتمعاتهم.

2- منظمة الشرطة الدولية (الأنتربول).

أنشئت منظمة الشرطة الدولية (الأنتربول) عام 1923 في فيينا تحت اسم اللجنة الدولية للشرطة الجنائية، للتحويل سنة 1956 إلى الاسم الحالي الأنتربول سنة 1956 ويوجد مقرها بفرنسا (مدينة ليون) وتوجد مكاتب وطنية للمنظمة في الدول الأعضاء وهي منظمة رسمية بين الحكومات³، وفي سنة 1989 أنشأت منظمة الأنتربول فرعا للجريمة المنظمة ألحق بالسكترتارية العامة لإجراء كافة الدراسات المتصلة بهذا النوع من الإجرام، كما نظمت قاعدة معلومات شاملة للمنظمات الإجرامية، ومجموعة الأشخاص المتورطين في نشاط غير مشروع ومستمر بهدف تحقيق أرباح غير مشروعة .

تعتبر منظمة الشرطة الدولية فاعلا أساسيا لمكافحة جريمة تهريب المهاجرين وذلك من خلال تقديم يد العون للدول الأعضاء فيه نظرا لما لديه من قواعد وبيانات واسعة النطاق⁴.

3- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

إضافة للأجهزة السالفة الذكر، نجد كذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهو فرع تابع للأمانة العامة للأمم المتحدة انشأ عام 1997 من خلال دمج برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وكذا مركز منع الجريمة الدولية نظرا للعلاقة الموجودة بين جرائم المخدرات وتهريب الأشخاص وفي البداية أطلق على هذا الكيان اسم مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ثم عدل في سنة 2002 ليصبح تحت اسم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

من أهم المهام التي أسندت إليه مساعدة الدول الأعضاء ومساندتها في جهودها لمكافحة الجريمة بكل أشكالها ومظاهرها، وتنفيذ توصيات لجنة الجريمة والعدالة الجنائية والمؤتمرات التي تقوم بها⁵.

خاتمة

- ضرورة مواثمة التشريعات الدولية والداخلية في مجال مكافحة تهريب المهاجرين لا سيما ضبط المصطلحات القانونية.
- مراجعة نص المادة 303 مكرر 37 في القانون رقم 01/09 المعدل والمتمم لقانون العقوبات ليشمل واجب الإبلاغ عن جريمة تهريب المهاجرين إلى جانب الإبلاغ عن ارتكابها أيضا الإبلاغ عن العلم بتحضيرها، وذلك بتعديل المادة كما يلي: " كل من علم بارتكاب جريمة تهريب المهاجرين أو التحضير لها.....".
- ضرورة تفعيل مكافحة جريمة تهريب المهاجرين عبر استحداث هيكل وطنية مختصة في المجال.
- الاعتماد على معالجة الظاهرة من خلال حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بالدرجة الأولى.
- ضرورة التوعية والتحسيس بمخاطر الجريمة من خلال إشراك المجتمع المدني.
- ضرورة تفعيل التعاون الدولي في مختلف المجالات لتحقيق مكافحة أكثر للجريمة باعتبارها من الجرائم العابرة للحدود الوطنية.

الهوامش:

- ¹ - للتفصي أكثر أنظر: رامي متولي القاضي، مكافحة الإتجار بالبشر في القانون المصري و التشريعات المقارنة و في ضوء الإتفاقيات و المواثيق الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2011، ص 190.
- أنظر كذلك موقع منظمة الهجرة الدولية على شبكة الإنترنت www.iom.int
- ² - هاني السبكي، عمليات الإتجار بالبشر (دراسة في ضوء الشريعة الإسلامية و القانون الدولي و بعض التشريعات العربية و الأجنبية)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 399.
- ³ - جهاد محمد البريزات، الجريمة المنظمة -دراسة تحليلية-، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2008، ص 160.
- ⁴ - خريص كمال، جريمة تهريب المهاجرين والبيات مكافحتها، مذكرة ماجستير في العلوم القانونية والإدارية، تخصص قانون جنائي، جامعة قاصدي مرياح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، ورقلة، 2011-2012، ص 123.
- ⁵ - صايش عبد المالك، مكافحة تهريب المهاجرين السريين، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ملود معمري، تيزي وزو، 2014، ص 228، 229.